STARDOM UNIVERSITY

S D U

جامعة ستـاردوم

مجلة ستاردوم العلمية

للدراسات الاقتصادية و الادارية

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الاقتصادية و الادارية

تصدر بشكل ربع سنوي عن جامعة ستاردوم

المجلد الثاني - العدد الأول لعام 2024

رقم الإيداع الدولي : ISSN 2980-3799

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة تحرير مجلة ستاردوم العلمية للدراسات " الاقتصادية والإدارية "

رئيس التحرير
د.أمير عمر حسنين صالح - السودان

مدير التحرير
د.سفيان الطيب عبدالقادر - سلطنة عُمان

المدقق اللغوي
أ.ليلى حسين العيان - تركيا

عضو هيئة تحرير
د.سليمان يوسف عبد الله - السعودية
د.خضير عباس الوائلي - العراق
د.عبد الناصر الصغير - ليبيا
د. محمد أحمد عثمان - السعودية
د. عبدالله محمد النهاري - اليمن

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات الاقتصادية والإدارية

كلمة مدير مجلة ستاردوم

نتشرف من خلال اصدار هذا العدد من المجلة الاقتصادية و الادارية ,وهو العدد الثالث للمجلة الاقتصادية و الادارية، و الذي يجيء متلازما مع كثير من المتغيرات الاقتصادية مما ينجم عنهم كثير من صور المـشاهدات التي أثرت على مكونات الاقتصاديات المحلية و الاقليمية و الدولية. لذا فإن مكونات هذا العدد راعت فيها المجلة أن تتناول بالتغطية لبعض افرازات و مسببات التقاطعات الاقتصادية التي شهدتها كثير من البلدان. نأمل أن تكون مواضيع هذا العدد ملبية و مغطية لبعض المجالات ذات الصلة، و هي محاولة لاستاردوم الاقتصادية لمخاطبة القضايا ذات الصلة، و في نفس الوقت تناول هذا العدد بعض امواضيع الادارية التي تأتي محكمة للقضايا الاقتصادية.

أ. ليلى حسين العِيان

مدير مجلة ستاردوم

شروط النشر في مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الاقتصادية والادارية

مجالات النشر:

تهتم مجلة ستاردوم للدراسات الإقتصادية و الإدارية، بالأبحاث والأوراق العلمية في المجالات التالية:

- ✓ العلوم القانونية والإدارية والاقتصادية ذات الصلة.
- ✓ العلوم السياسية.
- ✓ البيئة.
- ✓ العمران.

شروط النشر:

1. أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والموضوعية، ويُمثل قيمة علمية ومعرفية جديدة في مجال العلوم الإقتصادية و الإدارية
2. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية، على أن تتسم بالأصالة والجدية العلمية
3. ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو نُشر جزئياً أو كلياً، أو أُرسِل للنشر في مجلة أخرى، أو تم تقديمه لمؤتمر أو أي جهة أخرى. ويُقدّم الباحث تعهداً خطياً بذلك، وبعدم إرساله لمجلة أخرى إلا بعد أخذ موافقة خطية من مجلة ستاردوم العلمية.
4. تقبل المجلة الأبحاث المُستلّة من رسائل الماجستير والدكتوراه، بعد إعادة صياغتها من جديد، والإشارة إلى أنه بحث مُستل في الصفحة الأولى من البحث، وإرفاق نسخة إلكترونية من الرسالة للمجلة، لعرضها على هيئة تحرير المجلة والمحكّمين؛ لاقتراح أي تعديلات جوهرية –إذا لزم الأمر.
5. للمجلة الحق بإجراء أي تعديلات شكلية على البحث بما يتناسب وطبيعة المجلة.
6. الأبحاث المُرسلة للمجلة لا يُعاد إرسالها للباحثين سواءً تم قبولها أم رُفضت.
7. الباحث مسؤول مسؤولية كاملة عن صحة الاقتباس من المراجع المُشار إليها، كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسؤولة عن أي سرقة علمية تتم في هذه الأبحاث، وعند ثبوت ذلك؛ يتم سحب البحث من العدد، وللمجلة الحق باتخاذ ما يلزم من إجراءات حيال الباحث.
8. يُكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية، والملخص باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات كل مُلخص عن (250) كلمة، بالإضافة إلى خمس كلمات مفتاحية على الأكثر.
9. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة، بما في ذلك الهوامش وقائمة المصادر والمراجع وتُدرج الملاحق بعد قائمة المراجع، (مع العلم بأن الملاحق لا تُنشر، وإنما توضع بهدف التحكيم والاطلاع فقط).

القواعد العامة للنشر في المجلة

1. الالتزام بشروط وقواعد وأخلاقيات البحث العلمي وضوابطه المنهجية المتعارف عليها في التخصص.
2. الأبحاث المخالفة لشروط النشر وقواعده لن يتم النظر فيها أو الردّ عليها.
3. للمجلة الحق في رفض أي بحث علمي حتى بعد قبوله؛ إن اتضح وجود مخالفات لقواعد وسياسة النشر بالمجلة.
4. تخضع جميع الأبحاث لفحص أولي، وفحص درجة الاستلال، على ألا تزيد عن (30%)؛ للتأكّد من أهلية البحث قبل تقديمه للتحكيم، وتقوم هيئة تحرير المجلة ببيان أسباب الرفض البحث.
5. تخضع الأبحاث لتحكيم سري تام، وحسب الأصول العلمية من قِبل مُحكّمين اثنين على الأقل متخصصين في مجال البحث، ويتم تزويد الباحث بأسباب رفض البحث أو بالتعديلات المقترحة في غضون **عشرة الى خمسة عشر يوما** من تاريخ استلام الباحث كتاباً يفيد بالموافقة الأولية على البحث، ويلتزم الباحث بإجراء هذه التعديلات المطلوبة في غضون **خمسة الى سبعة أيام** من تاريخ استلامه قرار التعديلات، ومن ثم إعادة إرسال التعديلات للمجلة، وإلا سيُصرف النظر عن البحث.
6. يتم الردّ بقبول البحث بصورة نهائية أو رفضه في غضون **ثلاثة الى ستة أشهر** من تاريخ استلام البحث، وبعد إجراء الباحث للتعديلات المُقترحة والالتزام بها.
7. تُعبّر الأبحاث المنشورة عن وجهات نظر مؤلفيها فقط، ولا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة، كما ويتحملون مسؤولية صحة المعلومات والنتائج ودقتها.
8. تعتمد المجلة نظام الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA 6.0) للتوثيق والنشر العلمي.
9. يخضع ترتيب الأبحاث عند النشر لاعتبارات فنية فقط، ولا تمس بمكانة الباحث أو بقيمة بحثه.
10. جميع حقوق الطباعة والنشر محفوظة للمجلة، وذلك بعد قبول ونشر البحث، ولا يجوز النقل أو النشر إلّا بالإشارة للمجلة.

عناصر البحث المقدم للنشر

1. **عنوان البحث** باللغتين العربية والإنجليزية، اسم الباحث ثلاثياً، الرتبة العلمية، المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها، والبريد الإلكتروني.
2. ملخص البحث باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد عن (250) كلمة، ويشتمل **الملخص** على: أهمية البحث، الهدف من البحث، المنهج المُتبع، إضافة الى إلى خمسة كلمات مفتاحية على الأكثر.
3. **مقدمة** تحتوي على:

- ✓ تمهيد للبحث او ما يعبر عنه بالتعريف بموضوع البحث.
- ✓ إشكالية البحث

- ✓ اهداف البحث
- ✓ المنهج المتبع

4. **الخاتمة** والتي يجب ان تحتوي على

- ✓ ملخص بسيط للبحث
- ✓ النتائج المتوصل اليها
- ✓ المقترحات التي يمكن الخروج بها من البحث

5. **قائمة المصادر والمراجع** والتي تبدأ بالعربية منها، ثم الاجنبية وتكون مرتبة زمنيا بالنسبة للنصوص الرسمية وابجديا بالنسبة لباقي المراجع.

تنسيق ورقة البحث

يجب تنسيق ملف البحث على برنامج مايكروسوفت ورد (MS Word)، حسب النظام التالي:

- ✓ الورق: حجم (A4) بأبعاده القياسية (210×297) ملم.
- ✓ الهوامش للأبحاث العربية والإنجليزية: (2.54 سم) من أعلى وأسفل، (3.18 سم) من اليمين واليسار، هوامش "عادي".
- ✓ المسافة بين الأسطر: 1 سم
- ✓ تُدرج أرقام الصفحات في أسفل الصفحة.
- ✓ يجب ألا يتجاوز حجم الجداول والأشكال والرسومات البيانية حجم وهوامش الصفحة.
- ✓ الخطوط:
- ✓ الأبحاث المكتوبة باللغة العربية: نوع الخط (Simplified Arabic).
- ✓ الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman).
- ✓ حجم الخط: (14) غامق للعنوان الرئيس، (12) غامق للعناوين الفرعية.

البنك الدولي،

مفهومه ، وإستراتيجيته ، ومجموعاته المالية، والفرق بينه وبين صندوق النقد الدولي .

إعداد الدكتور : عبد الفتاح ثابت ناصر احمد

Ph.D.ABDULFATAH THABET NASEER AHMED

أستاذ الإدارة والاقتصاد المشارك كلية المجتمع "الهجر" القبيطه – لحـج

الجمهورية اليمنية – لحج

باحث اول

استاذ مشارك. د. سالم حسين عقيل علي

Ph.D. SALEM HUSEIN AQEEL

أستاذ الاقتصاد والمحاسبة المشارك

كلية المجتمع – عدن وجامعة عدن والجامعة اللبنانية

باحث ثاني

المستخلص

إن المؤسسة المالية الدولية المسماة البنك الدولي ، تلعب دورا كبيرا سلبا وإيجابا على سياسة الدول الأعضاء ، من خلال التأثير المباشر على سياستها الاقتصادية والمالية والتجارية ،لان البنك الدولي يضم عددا من الدول الصناعية والمتقدمة الكبيرة مثل ، أمريكا واليابان وألمانيا وفرنسا وانجلترا وهي من تسيطر وتتحكم في سياسة البنك وإستراتيجيته، وفقا لمصالحها الخاصة وتحالفاتها السياسية والاقتصادية والتجارية ، في هذا البحث المتواضع اشرنا إلى مفهوم البنك كمؤسسة مالية دولية ، والى المراحل التاريخية لتأسيس البنك الدولي ، بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية للبنك وأيضا المجموعات المالية المكونة له ، وبالإضافة اشرنا إلى العلاقة الحميمة بين عائلة روتشيلد اليهودية الألمانية والبنك الدولي ومؤسساته ،الذي تسيطر على سياسة البنك وصناعة القرار فيه وإستراتيجيته، منذ التأسيس إلى يومنا هذا ، واشرنا إلى موارد البنك وكيفية الحصول عليها . بالإضافة إلى إستراتيجية عمل البنك ، والفرق بينه وبين صندوق النقد الدولي ، والتحديات التي تواجه عمل البنك الدولي ، وأيضا الدور الكبير الذي لعبه البنك الدولي في مساعدة ومساندة الدول في مواجهة أزمة كرونا وتأثيراتها على الحياة الاقتصادية والتجارية و المالية ، واشرنا إلى توقعات البنك الدولي لحالة الاقتصاد العالمي والمالي خلال الفترة القادمة والمستقبلية .

Abstract:

The international financial institution called the World Bank plays a major role, negatively and positively, on the policy of member states, through direct influence on their economic, financial and trade policies, because the World Bank includes a number of large industrialized and developed countries such as America, Japan, Germany, France and England that control and control The Bank's policy and strategy, according to its own interests and its political, economic and commercial alliances, in this modest and simple research we referred to the concept of the Bank as an international financial institution, and to the historical stages of establishing the World Bank In addition to the main objectives of the Bank as well

as its constituent financial groups, in addition to our reference to the intimate relationship between the German Jewish Rothschild family and the World Bank and its institutions, which controls the Bank's policy, decision-making and strategy, since its inception to the present day, and we referred to the Bank's resources and how to obtain them. In addition to the Bank's business strategy, the difference between it and the International Monetary Fund, and the challenges facing its work ,The World Bank, as well as the great role played by the World Bank in assisting and supporting countries in facing the Corona crisis and its effects on economic, commercial and financial life, and we referred to the World Bank's expectations for the state of the global and financial economy during the coming and future period.

مقدمة :

في هذا البحث المختصر ، حاولنا إن نسلط الضوء على أهم مؤسسة مالية عالمية ودولية ، وهي البنك الدولي ، الذي يهيمن على العالم ويتحكم في مصير وقرارات وإستراتيجية معظم دول العالم ، تطرقنا إلى مفهوم مؤسسة البنك الدولي ، والمراحل التاريخية لتأسيسها والمجموعات التي تنطوي تحت إطار البنك الدولي ، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي من إنشاء البنك ، وأيضا مدى العلاقة الحميمة بين عائلة روتشيلد اليهودية الألمانية الثرية والبنك الدولي وكيف تسيطر على صناعة القرار فيه ، وتطرقنا الى كيفية حصول البنك على موارده المالية ، بالإضافة إلى أهداف البنك ، ووظائفه وإستراتيجية البنك المالية التي يتبعها بين دول الأعضاء ، واشرنا إلى مدى سيطرة الدول الصناعية الكبرى المؤسسة للبنك على صناعة القرار وإستراتيجيته ، من خلال تملكها الحصص والنسب الكبيرة في البنك ، إلى مساهمة البنك الدولي في مساعدة الدول في مواجهة أزمة كرونا وتأثيراتها على العالم بأسرة وأثارها السلبية على الاقتصاد والمال والتجارة ، واشرنا الى التحديات التي تواجه البنك في عملة ، وتوقعات البنك الدولي للاقتصاد العالمي في الفترة القادمة والمستقبلية .

أهمية البحث :

البنك الدولي هي المؤسسة المالية الدولية التي تدير وتمول معظم مشاريع التنمية والبناء التحتية للدول الأعضاء ، ان مؤسسة البنك الدولي تلعب دورا كبيرا في التأثير على سياسات الدول الأعضاء ، سوى في الجانب السياسي او الاقتصادي أو المالي ، من خلال السياسة المالية التي تنتهجها الدول المسيطرة على قرارات وإستراتيجية البنك وهي الدول الصناعية الكبرى، واشرنا إلى مساعدة البنك الدولي للدول في مواجهة أزمة كرونا التي عصفت بالعالم وأثرت سلبا على الحياة الاقتصادية والتجارية والمالية .

منهج البحث :

في هذا البحث استخدمنا المنهج لتحليلي و الاستقرائي ، لبعض الكتب والمقالات والأبحاث وتجميعها وجعلها كمادة في البحث ، وضحت من خلاله مفهوم البنك الدولي ، والدور الذي يلعبه البنك الدولي في التأثير على صناع القرار والسياسات الإستراتيجية بما يخدم مصالح البنك أولا ومن ثم مصالح الدول المهيمنة والمسيطرة عليه.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في الأهمية الكبيرة والدور الذي يلعبه البنك الدولي ومؤسساته المالية في حل كثير من الأزمات والمشاكل ألاقتصاديه والمالية في بعض البلدان من خلال تقديم القروض ، من خلال هذا الدور

الذي يلعبه البنك الدولي لمساعدة بعض الدول ، الا انه يوجد صعوبات كبيرة تعانيها هذه البلدان من جراء اقتراضها من البنك الدولي نتيجة الشروط والإجراءات التي تتخذ من قبلة ونتائجها العكسية على تنمية هذه البلدان

خطة البحث :

بالنظر إلى الأهمية العلمية للبحث تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول:

مفهوم البنك ومرتكزاته وتاريخه وعضويته ومجموعته.

المبحث الثاني :

يتضمن مدى العلاقة القوية بين عائلة روتشيلد والبنك الدولي

المبحث الثالث:

أهداف البنك ووظائفه و الفرق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

المبحث الرابع:

يتضمن التحديات التي تواجه عمل البنك ومساندة البنك للدول في مواجهة أزمة كرونا .

المبحث الأول : مفهوم البنك ومرتكزاته وتاريخه وعضويته ومجموعته:

المطلب الأول : مفهوم البنك الدولي :

– هو مؤسسة مالية دولية تقدم قروضاً ومنح للحكومات الأكثر فقراً .[1]

– يتألف البنك الدولي من مؤسستين :البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية .البنك الدولي هو أحد مكونات مجموعة البنك الدولي.حسب الهدف المعلن، يهدف البنك الدولي إلى الحد من الفقر[2]

– أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في» بريتونوودز «بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الأعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث

(1) *"About Us". World Bank. 14 October 2008. Retrieved 13 June 2019*

(2) Clemens, Michael A.; Kremer, Michael (2016). "The New Role for the World Bank". Journal of Economic Perspectives (in الإنجليزية). 30 (1): 53–76. doi:10.1257/jep.30.1.53. ISSN 0895-3309.

الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله. ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر [1]

المطلب الثاني :مرتكزات البنك الدولي :

، يساهم في تقديم الخبرات والموارد اللازمة لتحقيق أهدافه الرئيسية، وهي:

1- **القضاء على الفقر:** ويتمثل ذلك الهدف في العمل على "تخفيض عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر حول العالم إلى 3% بحلول عام 2030."

2- **تحسين مستوى المعيشة:** ويتمثل ذلك في "تحسين مستوى الدخل لنسبة 40% الأكثر فقرًا من عدد السكان في كل دولة."[2]

المطلب الثالث :تأسيس البنك الدولي :

تأسس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مؤتمر برتونوودز .1944 حسب الأعراف المتبعة، يكون رئيس البنك الدولي أمريكي الجنسية [8].يقع المقر الرئيسي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن دي سي، ويعملان معاً بشكل وثيق.

الغرفة الذهبية في فندق ماونت واشنطن حيث تأسس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

على الرغم أن الكثير من البلدان كانت ممثلة في مؤتمر برتونوودز، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والامم المتحدة كانتا الأكثر نفوذا بين الحاضرين ، وسيطرت على المناقشات .

وكان الهدف من تأسيس البنك الدولي هو تقديم قروض مؤقتة إلى البلدان منخفضة الدخل التي لم تتمكن من الحصول على قروض تجارياً [6].كما يقدم البنك قروضاً ويطالب بإصلاحات سياسية في البلدان المتلقية[3].

(1)الموسوعة الحره

(2)السيد ، زكي مختار ، (8 أكتوبر 2018) ، مدونة بعنوان : ماهو البنك الدولي، على موقع : CIBكوم)

(3)*The New York Times*, 17 March 2015, "France, Germany and Italy Say They'll Join China-Led Bank"

المرحلة الأولى 197–1944

في سنواته المبكرة شهد البنك بداية بطيئة ويرجع ذلك لسببين: كان هناك نقص في التمويل، وكانت هناك صراعات على القيادة بين المدير التنفيذي الأمريكي ورئيس المنظمة. عندما دخلت خطة مارشال حيز التنفيذ عام 1947، بدأت العديد من الدول الأوروبية في تلقي المساعدات من مصادر أخرى. في مواجهة هذه المنافسة، حول البنك الدولي تركيزه إلى البلدان غير الأوروبية. حتى عام 1968، كانت قروضه مخصصة تُعنى ببناء أعمال البنية التحتية، مثل الموانئ البحرية، وأنظمة الطرق السريعة، ومحطات الطاقة، والتي من شأنها أن تولد دخلاً كافياً لتمكين البلد المقترض من سداد القرض. في عام 1960، تم تشكيل المؤسسة الدولية للتنمية) على عكس صندوق الأمم المتحدة المسمى(SUNFED ، لتقديم قروض ميسرة للبلدان النامية.

قبل عام 1974، كانت قروض إعادة الأعمار والتنمية التي قدمها البنك الدولي صغيرة نسبياً. كان موظفو البنك مدركين للحاجة إلى بث الثقة في البنك. حكمت المحافظة المالية الضريبية، والتي بموجبها كان يجب أن تفي طلبات القروض بمعايير صارمة:[9].

كانت فرنسا أول دولة تحصل على قرض من البنك الدولي . حيث أختار رئيس البنك في ذلك الوقت، جون مكولي فرنسا بدلاً من المتقدمين الآخرين، بولندا وشيلي. كان القرض بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، نصف المبلغ المطلوب، وقد قُدم بشروط صارمة. كان على فرنسا أن توافق على صياغة ميزانية متوازنة وإعطاء أولوية لسداد الديون للبنك الدولي على الحكومات الأخرى. راقب موظفو البنك الدولي عن كثب استخدام الأموال لضمان وفاء الحكومة الفرنسية بالشروط المذكورة. بالإضافة إلى ذلك، قبل الموافقة على القرض، أخبرت وزارة الخارجية الأمريكية الحكومة الفرنسية أنه سيتعين أولاً إقصاء أعضائها المرتبطين بالحزب الشيوعي. امتثلت الحكومة الفرنسية وحلت الحكومة الائتلافية الشيوعية –ما كان يسمى بالثلاثي .في غضون ساعات، تمت الموافقة على القرض لفرنسا[10]

: المرحلة الثانية (1974–1980)

من عام 1974 إلى 1980، ركز البنك على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب في العالم .وقد شهد حجم وعدد القروض للمقترضين زيادة كبيرة، حيث توسعت أهداف القروض من البنية التحتية إلى الخدمات الاجتماعية والقطاعات الأخرى[11].

تُعزى هذه التغييرات إلى روبرت مكنمارا، الذي عينه ليندون جونسون رئيساً للبنك الدولي عام 1968 ناشد مكنمارا أمين صندوق البنك يوجين روتبرگ بالبحث عن مصادر جديدة لرأس المال خارج البنوك الشمالية التي كانت المصادر الرئيسية للتمويل. استخدم روتبرگ سوق السندات العالمية لزيادة رأس المال المتاح للبنك [12].كانت إحدى نتائج فترة الإقراض للتخفيف من حدة الفقر الارتفاع السريع في ديون العالم الثالث .من عام 1976 إلى عام 1980، ارتفعت الديون العالمية النامية بمعدل سنوي متوسط قدره 20% [13][14].

أُنشئت المحكمة الإدارية للبنك الدولي في عام 1980، للبت في النزاعات بين مجموعة البنك الدولي وموظفيها حيث لم يتم احترام ادعاء عدم احترام عقود العمل أو شروط التعيين(1)

1989–1980): المرحلة الثالثه (

بعد مكنمار قام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بترشيح ألدن كلوسن لرئاسة البنك عام 1980 [16][17].خلفاً ل كلوسن، العديد من طاقم موظفي مكنمارا وصاغو تركيزاً مختلفاً للمهمة. كان قراره الذي صدر عام 1982 باستبدال كبير الاقتصاديين بالبنك هوليس تشنري بآن كروجر مثالًا على هذا التركيز الجديد. كانت كروجر معروفة بانتقادها لتمويل التنمية ووصفها حكومات العالم الثالث بأنها "دول تسعى وراء الريع."

خلال الثمانينيات، أكد البنك على الإقراض لخدمة ديون العالم الثالث، وسياسات التكيف الهيكلي المصممة لتبسيط اقتصادات الدول النامية. أفادت اليونيسف في أواخر الثمانينيات أن برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي كان مسؤولاً عن "انخفاض المستويات الصحية والتغذوية والتعليمية لعشرات الملايين من الأطفال فيآسيا وأمريكا اللاتينية .وأفريقيا[18]".(2)

World Bank. "World Bank Historical Chronology: 1970–1979". World Bank Group. Retrieved 31 (1 *May 2012.*[dead link] [15]

Mosley, Paul; Harrigan, Jane; Toye, John (1995). *Aid and Power: The World Bank and Policy-Based Lending, 2nd Edition*. **1**. (2 Abingdon, UK: Routledge. ISBN 978-0-415-13209- ".[18]

المرحلة الراهنة :1989 – (إلى يومنا هذا)

بداء الحاضر من عام 1989، رداً على الانتقادات القاسية من العديد من المجموعات، بدأ البنك بإدراج المجموعات البيئية والمنظمات غير الحكومية في قروضه للتخفيف من الآثار السابقة لسياساته التنموية التي اثارت انتقادات [9]:93–97 ، كما شكلت وكالة منفذة ، وفقاً لبروتوكولات مونتريال ، لوقف استنفاذ الاوزوت والاضرار التي لحقت بغلاف الارض بالتخلص التدريجي من استخدام 95% من المواد الكيميائية المستنفذة للاوزون ، مع تحديد موعد مستهدف غاية 2015 . زمنذ ذلك الحين ، وطبقاً لما يسمى " السمات الاستراتيجية الستة "،وضع البنك سياسات اضافية مختلفة للحفاظ على البيئة مع تعزيز التنمية . على سبيل المثال ، في عام 1991، أعلن البنك أنه للحد من إزالة الغابات، خاصة في الأمازون، فإنه لن يمول أي مشاريع لقطع الأشجار أو البنية التحتية التجارية التي تضر بالبيئة.

من أجل تعزيز المنافع العامة العالمية، يحاول البنك الدولي السيطرة على الأمراض المعدية مثل الملاريا، وتقديم اللقاحات إلى أجزاء عديدة من العالم والانضمام إلى المجموعات التي تعمل على مكافحة تلك الأمراض. في عام 2000، أعلن البنك "الحرب على الإيدز"، وفي عام 2011 انضم البنك إلى شراكة القضاء على السل[19].

تقليدياً، بناء على تفاهم ضمني بين الولايات المتحدة وأوروبا، يُختار رئيس البنك الدولي دائماً من بين مرشحي الولايات المتحدة. في عام 2012، وللمرة الأولى، تم ترشيح مواطنين غير أمريكيين.

في 23 مارس 2012، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الولايات المتحدة سترشح جيم يونگ كيم رئيساً جديداً للبنك الدولي [20].

اننتخب جيم يونگ كيم في 27 أبريل 2012 وأعيد انتخابه لفترة ثانية مدتها خمس سنوات عام 2017.

أعلن كيم أن استقالته ستدخل حيز التنفيذ في 1 فبراير 2019 [21].

تتولى حالياً رئاسة البنك الدولي بصفة مؤقتة، المديرة التنفيذية السابقة للبنك كريستالينا فيورتيفا[1]

المطلب الرابع : العضوية في البنك :

(1 *Office of the Press Secretary (23 March 2012). "President Obama Announces U.S. Nomination of Dr. Jim Yong Kim to Lead World Bank". The White House. Retrieved 23 March 2012. .*

لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير 189 بلد عضو، بينما لدى مؤسسة التنمية الدولية، 173عضو. كل عضو في البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو أيضاً عضو في صندوق النقد الدولي ويُسمح فقط لأعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالانضمام إلى المؤسسات الأخرى التابعة للبنك (مثل مؤسسة التنمية لدولية[1])

المطلب الخامس :مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات وهي:

1- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**IBRD

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1945 ولديه 188 عضواً في الوقت الحاضر. يهدف البنك الدولي للإنشاء و التعمير إلى الحد من الفق رفي البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة ذات الجدارة الائتمانية من خلال تعزيز التنمية المستدامة، من خلال القروض والضمانات والخدمات غير الإقراضية التي تشمل الخدمات التحليلية والاستشارية. إن البنك الدولي للإنشاء والتعميرمملوك من قبل الدول الأعضاء التي ترتبط قوة التصويت الخاصة بها باشتراكها في رأسال مال على أساس القوة الاقتصادية النسبية للبلد.

2- **مؤسسة التنمية الدولية**IDA

تأسست المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1960 وتضم حاليا 172 عضواً. وتعتبر المؤسسة الدولية للتنمية لذراع الميسرة للبنك الدولي وتلعب دوراً رئيسياً في دعم مهمة الحد من الفقر التي ينتهجها البنك. وتركز المساعدة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية على أفقر 79 بلداً في العالم، حيث تقدم قروضاً بدون فوائد (تعرف باسم "الائتمانات") وخدمات أخرى غير إقراضية.

3- **مؤسسة التمويل الدولي**IFC

تأسست عام 1956،وتضم مؤسسة التمويل الدولية 184 دولة عضواً، وهي مجموعة تحدد بشكل جماعي السياسات. ويعمل فيها اكثررمن 100 دولة نامية في الشركات الناشئة والمؤسسات المالية في الأسواق الناشئة لخلق فرص العمل، وتوليد الإيرادات الضريبية، وتحسين إدارة الشركات والأداء البيئي، والمساهمة في مجتمعاتهم المحلية.

(1) /en/about/leadership/members "Boards of Executive Directors – Member Countries"]. Retrieved on 5 June 2016

4- **هيئة ضمان الاستثمارمتعدد الأطراف** MIGA

أنشأ مؤتمر دولي MIGA في 12 أبريل 1988،كأحدث عضو في مجموعة البنك الدولي. وافتتحت الوكالة للعمل ككيان مستقل قانونياً ومستقل مالياً ولها 179 بلداً في العضوية. تم إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتكمل المصادر العامة والخاصة لتأمين الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في البلدان النامية. واعتبرا لطابع المتعدد الأطراف للوكالة والرعاية المشتركة من البلدان المتقدمة والنامية بمثابة تعزيز كبير في الثقة بين المستثمرين عبر الحدود. وتتمثل المهمة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية للمساعدة في دعم النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين حياة الناس.

5- **المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار**ICSID

يُعتبرالمركزالدولي لتسوية نزاعات الاستثمار ICSID –مؤسسة دولية مستقلة مُنشأة بموجب اتفاقية تسوية منازعات الاستثماريين الدول ومواطني الدول الأخرى (TheICSID) أو اتفاقية واشنطن مع أكثر من مائة وأربعين دولة عضو. تحدد الاتفاقية ولاية ICSID وتنظيمها وظائفها الأساسية. الغرض الأساسي منه ICSID هو توفير تسهيلات للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار الدولية.

تختص هذه المؤسسات بجوانب مختلفة من التنمية، لكنها تستخدم إفاداتها النسبية للعمل بطريقة متعاونة ضمن مجموعة البنك الدولي للوصول إلى الهدف الأساسي، ألا وهو تقليل نسبة الفقر.

ويترأس اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين رئيس مجموعة البنك الدولي، ويُعتبر رئيس مجموعة البنك الدولي الشخص المسئول عن إدارة البنك بصفة عامة، ويتم اختيار رئيسا لبنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل المجلس.

يلتقي المديرون التنفيذيون على الأقل مرتين كل أسبوع لتدبير شؤون البنك، و من ذلك الموافقة على القروض والضمانات، وإقرار السياسات الجديدة، وحسم الميزانية الإدارية، والموافقة عل استراتيجيات المساعدة القُطرية، وقرارات الإقراض والقرارات المالية.[1]

المبحث الرابع: عائلة روتشيلد وعلاقتها بالبنك والهيكل التنظيمي وموارد ودور البنك الدولي

المطلب الأول: عائلة روتشيلد ونظام النقد المالي العالمي:

1)المرعشي ، فيصل براء ، (5يوليو2018م) ، مدونه بعنوان : مجموعة البنك الدولي ، على موقع : موسوعة الجزيرة دوت نت .)

تعمل النقود كوسيطٍ وبديلٍ عن المعادن مثل الفضة والذهب، في تنفيذ العمليات التجاريّة بين مجموعةٍ من الأشخاص أو الدول، حيث تتميّز بدورها الأساسيّ والمُؤثر في نظام الاقتصاد العالميّ. كما تُساعد على استمرار عمليات تبادل وبيع وشراء المُنتجات وإنتاجها. إذ تُشكّل النقود منفعةً للمجتمعات، وتُساهم في تعزيز نموّ وتطور الحضارات. كما أنه من الممكن تخزين النقود وتوفيرها في المَصارف أو تحويلها إلى عقارات أو شراء المعادن الثمينة بها. تُعدّ الصين أوّل دولةٍ استخدمت النقود المصنوعة من المعادن، واستطاعت لاحقاً الانتقال من الاعتماد على العُملات المعدنيّة فقط إلى العُملات المصنوعة من الورق (النقود الورقيّة)، حيث استخدم الصينيون السندات الورقيّة في عهدِ حُكم أسرة تانج، وصُنفت هذه الأوراق النقديّة إلى مذكرات صرف وسندات ائتمانية. واستمرت الصين تستخدمها وتعتمد عليها أكثر من 500 عام. وفي القرن السابع عشر الميلادي انتقل استخدام النقود إلى قارة أوروبا وكافة دول. كانت بعض العملات القديمة في أول ظهورها تصنع من الفضة النقية والذهب الخالص مثل الدرهم الفضي والدينار الذهبي في بداية الخلافة الإسلامية في القرن السابع. وبعد ذلك أصبح لكل دولة العملة النقدية والورقية التي تخصها مثل الدولار وفئاته المختلفة لأمريكا واليوان للصين والجنيه الإسترليني لبريطانيا والدينار الأردني ... إلخ. وبعد الحرب العالمية الثانية تم تأسيس صندوق النقد الدولي – International Monetary Fund – وهو وكاله متخصصة تأسست بموجب معاهده دوليه وُقِعَت فى12/27/ 1945، هدفها تعزيز سلامة الاقتصاد والنظام المالي العالميين. وفي نفس الوقت تقريباً تم تأسيس البنك الدولي وهو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة والتي تعنى بالتنمية في دول العالم. وهدف هذا البنك المعلن هو إعطاء قروض للدول المتعثرة مالياً واقتصاديا لمساعدتها وبفوائد مركبة. وأصبح هذا البنك يتحكم بسياسات البلاد المقترضة منه المالية والاقتصادية والتجارية ... إلخ مما جعله يتحكم بمصير حُكَّامها. ومن هنا بدأت فكرة توحيد النقد الدولي بوحدة نقدية موحده تتحكم بها الدولة التي تمتلك مثلث الرعب الذي يحكم العالم وهو المال والعقل والقوة. وقد كتبنا مقالة سابقة عن هذا الموضوع بعنوان " مثلث الرعب الذي يحكم العالم". ولتحقيق ذلك، زار اللورد جاكوب روتشيلد والذي ينتمي لإمبراطورية روتشيلد اليهودية النافذة في العالم (والتي هي من أصول ألمانية والتي تملك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) الكيان الصهيوني في القدس وأعلن عن فكرة تأسيس وحدة نقد عالمية يصدرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للعالم أجمع. وقد أعلن عن عملة نقدية نُقِشَ عليها صورة دونالد ترامب والملك الفارسي قورش. وقد قال اللورد جاكوب رتشيلك قولته المشهورة: عائلتنا أُسِسِت لإسرائيل منذ أن قام تاجر العملات القديمة ماجير (اشيل (أمشيل روتشيلد عام1821 م بتنظيم العائلة، حيث وَزَّعَ أولاده الخمسة إلى إنكلترا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والنمسا وأوكل لهم مهمة

العمل في أهم بلدان العالم آنذاك للسيطرة على أنظمتها المالية والاقتصادية والتجارية. فبكل أمانة وصراحة وصدق لم نجد عائلة منتمية ومخلصة ومتفانية لأبناء جِلْدَتِها مثل عائلة روتشيلد والتي تملك نصف ثروة العالم. الا تستحق هذه العائلة الاحترام و التقدير؟ ألا نغار نحن العرب ونعمل لأبناء جِلْدَتِنَا مثل ما عملوا اليهود لأبناء جِلْدَتِهم؟ ماذا سيحصل في وحدات النقد الدولية لمختلف الدول لو وَحَّدَت هذه العائلة وحدة النقد في العالم وفرضتها على جميع الدول وكما صَرَّحُوا أنه سيتم تنفيذ ذلك في عام 2019؟ وماذا سيحدث في نظام النقد والاقتصاد العالميين؟ وهل ستجبر جميع دول العالم بالتعامل مع وحدة النقد الدولية العالمية؟ [1]

المطلب الثاني: رأس مال البنك

يتكون رأس مال البنك الدولي من مساهمة الأعضاء، ويدفع كل عضو 26% من قيمة حصة نقدا والباقي تعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها من البنك، وتتحدد قدرة كل دولة عضو في البنك الدولي على التصويت، وفقاً لحصتها في رأس مال البنك.

الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا، اليابان، ألمانيا فرنسا و انجلترا) تسيطر على أكثر من 1/3 من رأس مال البنك، وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك الإستراتيجية.[2]

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للبنك الدولي:

أن البنك الدولي أشبه ما يكون بمؤسسة تعاونية، تعتبرا لبلدان الأعضاء وعددها 187 مساهمين فيها.

ويمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية او وزراء التنمية في البلدان الأعضاء.

ويجتمعون مرة واحدة في السنة، في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة، فأنهم يفوضون واجبات محددة إلى 24 مديراً تنفيذيا، يعملون في داخل البنك الدولي. ويعيّن هؤلاء المدراء من خمسة مساهمين أساسيين في البنك، وهي

1) رشيد ، محمد ، (11 يونيو 2019م) ، مدونة بعنوان : البنك الدولي ، على موقع : مدار الساعة .

2)مكهاري ، محمد ، (8يونيو2019م) ، بحث بعنوان : البنك الدولي ، على موقع : الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية

فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بينما تمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديرا تنفيذيا. والمديرون التنفيذيون يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي .

وعادة ما يجتمع المديرون التنفيذيون مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك الدولي، بما في ذلك اعتماد القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والموازنة الإدارية، واستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والتمويل.(1)

المطلب الرابع: موارِد البنك الدولي

لقد أنشاء البنك برأس مال قدره عشرة ملايين دولار أميركي مُقسّمة على عدد مُعيّن من الأسهم حيث تبلغ قيمة كل سهم منها 100 دولار أميركي، حق الاكتتاب قاصر فيها على الدول الأعضاء وتم ارتفاع رأس المال بتزايد عضوية الدول فيه وزيادة المُساهمات وتحدّد حصّة كل سهم عضو في رأس المال البنك الدولي على نحو التالي:

2% من حصة العضو تُسدّد ذهباً أو بالدولار ويستطيع البنك استخدام هذا المبلغ لغرض التسليف.

18% من حصة العضو تُسدّد من عملات الدول الأعضاء ويمكن الاستفادة من هذه العملات لغرض التسليف بعد الحصول على موافقة أصحابها الدول الأعضاء 80الباقية يحتفظ بها الدول الأعضاء لكنها قابلة للطلب في حال احتياجها من طرف البنك لمواجهة احتياجاته.

الإقراض:

لا يعتمد البنك الدولي فقط على رأس ماله المُكتَسب في الإقراض ومُساعدة الأعضاء وإنما يعتمد أيضاً على القروض التي يحصل عليها عن طريق إصدار وبيع السندات في الأسواق المالية أو عن طريق ضمان البنك الدولي للقروض التي تُقدّمها البنوك الخاصة إلى الدول الأخرى.

إطار التعاون بين البنك والصندوق:

يتعاون صندوق النقد والبنك الدوليان بصورة مُنتظمة وعلى مستويات مُتعدّدة لتقديم المُساعدة اللازمة للبلدان الأعضاء والعمل معاً في مُبادرات مُشتركة. وفي عام 1989 تم تحديد شروط التعاون بينهما في اتّفاقية أُبرمت لضمان التعاون الفعّال في مجالات المسؤولية المُشتركة. وخلال الاجتماعات السنوية التي يعقدها مجلسا

1)كاظم ، حيدر يونس ، (29يونيو2019م) ، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية ، ص 230-236.

محافظي الصندوق والبنك الدولي، يُقدّم المحافظون وجهات نظر بلدانهم بشأن قضايا الاقتصاد والمالية الجارية على المستوى الدولي، وبالتالي يُقرّر المجلسان كيفية مُعالجة القضايا الاقتصادية والمالية الدولية، كما يُحدّدان الأولويات للمؤسّستين.

وتلتقي مجموعة فرعية من محافظي الصندوق والبنك الدولي أيضاً ضمن لجنة التنمية التي أُنشئت عام 1974، والتي تتزامن اجتماعاتها مع اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية المُشتركة للمؤسّستين. كما يعقد مدير عام الصندوق الدولي ورئيس البنك الدولي اجتماعات مُنتظمة للتشاور حول أهم القضايا، كما يُصدران بيانات مُشتركة وأحياناً يكتبان مقالات مُشتركة، وقد سبق لهما القيام بزيارات مُشتركة لمناطق وبلدان عديدة.

ويحرص خبراء المؤسّستين على التعاون الوثيق في المجالات المُشتركة المُتعلّقة بالمُساعدات وقضايا السياسات الاقتصادية. وكثيراً ما توفد المؤسستان بعثات مُتوازية إلى البلدان الأعضاء ويشارك خبراء كل منهما في بعثات المؤسسة الأخرى. وتمثّل التقييمات التي يجريها الصندوق للموقف الاقتصادي العام في البلدان الأعضاء عنصراً مساهماً في تقييمات البنك الدولي لمشروعات التنمية أو الإصلاحات المُحتملة. وبالمثل، يراعي الصندوق في ما يقدّمه من مشورة بشأن السياسة الاقتصادية للبلدان الأعضاء مشورَة البنك الدولي لها بشأن الإصلاحات الهيكلية والقطاعية. كذلك يتعاون خبراء المؤسّستين في تحديد الشروط التي تُصاحِب برامج الإقراض في كل منهما.

وقد خلصت المراجعة الخارجية لحال التعاون بين البنك والصندوق في عام 2009 إلى وضع خطّة عمل مُشتركة بين إدارتي المؤسّستين حول التعاون فيما بينهما، وذلك لتحسين المنهج المُستخدَم في عمل المؤسّستين معاً.

ويزعم الصندوق والبنك الدوليان أنهما يتعاونان معاً في تخفيف أعباء الديون الخارجية التي تتحمّلها مُعظم البلدان الفقيرة المُثقَلَة بالديون، وأنهما يواصلان مُساعدة البلدان مُنخفِضة الدخل على تحقيق أهدافها الإنمائية من دون أن يؤدّي ذلك إلى مشكلات مديونية في المستقبل.

وفي عام 1999 استهلّ الصندوق والبنك الدوليان مهمة إعداد تقارير إستراتيجية الحدّ من الفقر كعنصر رئيس في العملية المؤدّية إلى تخفيف مديونية البلدان المؤهّلة للاستفادة من مبادرة "هيبيك" وكركيزة للإقراض المُيسّر الذي يُقدّمه الصندوق والبنك الدوليان.

ويتعاون الصندوق والبنك منذ عام 2004 في نشر تقرير الرصيد العالمي الذي تضمن حتى الآن تقييماً للتقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويشاركان بفعالية في الجهود العالمية لتنفيذ جدول أعمال التنمية لعام 2030. كما يعملان معاً لإكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء درجة من الصلابة في مواجهة الصدمات وضمان خضوعها لمستوى جيّد من التنظيم. وقد استُحدِث برنامج في عام 1994 لتحديد مواطن القوة والضعف في النظام المالي لدى أي بلد عضو والتوصية بإجراءات السياسة الاقتصادية الملائمة لمعالجتها. **(1)**

المطلب الخامس: طبيعة عمل البنك الدولي:

تقوم مجموعة البنك الدولي (WBG) بأداء مهامه الرئيسية من خلال خمس مؤسسات تابعة، وهي:

يقوم البنك الدولي بتقديم القروض والمنح للدول النامية التي تتسم بمستويات معيشية متوسطة ومنخفضة وذلك من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، وهو النشاط الرئيسي للبنك.

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944، ثم أطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، حيث كان لهدف من إنشائه إعادة أعمار الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وتمتلك حكومات الدول الأعضاء المؤسسات التي تشكل مجموعة البنك ولكل دولة عضو ممثل ينوب عنها في مجلس المحافظين. ويتم اختيار رئيس البنك من الدولة ذات المساهمة الأكبر في المجموعة، وهي حاليًا الولايات المتحدة، ولذلك يقع مقر البنك الرئيسي في واشنطن، العاصمة.

تتألف عضوية مجموعة البنك الدولي من جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بالإضافة إلى عضويتهم في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وعادة تنضم تلك الدول لعضوية المؤسسة الدولية للتنمية أو لإحدى المؤسسات الثلاث الأخرى. وبالنسبة لدور تلك المؤسسات الثلاث، يتمثل في تشجيع الاستثمار في الدول النامية، ومساعدة الحكومات على خصخصة شركات القطاع العام، والحد من مخاطر الاستثمار، وتسوية النزاعات بين المستثمرين والحكومات وتوفير التأمين ضد المخاطر، مثل الاضطرابات الناتجة عن الأحداث السياسية

المطلب السادس: الدور الذي يلعبه البنك:

1) مزاحم ، هيثم ، (13اكتوبر 2016م) ، مدونة بعنوان : صندوق النقد والبك الدوليان – مالها وماعليهما ، على موقع : الميادين كوم .

كما ذكرنا سابقًا، أن أهداف البنك تتبلور في القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وذلك من خلال تقديم قروض بأسعار عائد تنافسية للدول الأعضاء، وكذلك تقديم منح وقروض بدون فوائد للدول الأكثر فقرًا. ورغم قدرته على تحقيق أرباح، إلا أن البنك الدولي يقوم بتوجيه تلك الأرباح نحو دعم الجهود المبذولة للحد من الفقر حول العالم.

بالإضافة إلى الجهود التنموية التي يبذلها البنك الدولي لتحقيق أهدافه الرئيسية، يركز البنك على مجموعة من المجالات الأساسية الأخرى، مثل تطوير التعليم والصحة، والتنمية الزراعية والعمرانية، وكذلك الحماية البيئية، وتطوير البنية الأساسية مثل مشروعات الطرق والكهرباء والإنشاءات الصناعية الكبرى. كما يقوم البنك الدولي بتشجيع الحكومات التي تحصل على تمويل من إحدى مؤسساتها التابعة على تبني السياسات التي تساهم في تعزيز ممارسات التنمية المستدامة، وتطوير الصحة والتعليم، ودعم برامج التنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وشركات القطاع الخاص وبرامج الإصلاح الاقتصادي. ويشترط البنك على الدول الحاصلة على تمويل ضرورة تغيير بعض السياسات التي تطبقها، فمثلاً، عند منح قروض لتحسين الإدارة البيئية للمناطق الساحلية، يجب على تلك الدول وضع قوانين جديدة للحد من تلوث البيئة. [1]

المبحث الثالث: أهداف ووظائف وإستراتيجية والفرق بين البنك والصندوق الدوليين :

المطلب الأول: أهداف البنك الدولي:

تتحدد أهداف البنك الدولي في الآتي:

1. المساعدة في تطوير وتنمية أقاليم الدول الأعضاء وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.
2. .تشجع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان او المساهمة في منح القروض.
3. المساعدة في تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية في الأجل الطويل.
4. علاج الاختلافات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.
5. ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض او استثمارات أجنبية مباشرة او غير مباشرة، بفرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

1)السيد ، مصدر سابق ص19

ولضمان استمرار البلدان في الحصول على أفضل الخبرات والمعارف العالمية، تقوم مجموعة البنك الدولي بمراجعة برامجها لمساعدة الدول الفقيرة، كما تقوم أيضا بمراجعة مدى خياراتها التمويلية للتعامل مع الأولويات التنموية الملحة. وتستند تلك الجهود على ثلاث ركائز أساسية، هي:

النتائج: معاً نستمر في زيادة التركيز على مساعدة البلدان النامية في تقديم نتائج يمكن قياسها.

الإصلاح: إصلاحات جديدة داخل مجموعة البنك الدولي تستهدف تطوير كافة نواحي عملنا: مثل طريقة تصميم البرامج (الإقراض الاستثماري)، وكيفية إتاحة المعلومات، وكيفية نشر موظفينا بما يضمن توفير أفضل المساعدات للحكومات والمجتمعات المحلية.

المصادر: بدأت في عام 2010 حملة تهدف لزيادة رأس المال لضمان استمرار البلدان الأعضاء في الحصول على شريك مالي قوي يمكنه مواجهة التحديات التي يفرضها عالم التطورات اليوم.

المطلب الثاني: وظائف البنك الدولي:

تتلخص وظائف البنك الدولي:

1 .العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.

2 .تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الأكثر فقراً والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن إلف دولار سنوياً.

3 .العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.

4 .القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

5 .العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه ، مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.

6 . القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات. [1]

<u>المطلب الثالث: إستراتيجية البنك الدولي :</u>

في ضوء استمرار حالة الهشاشة والصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أعدت مجموعة البنك الدولي إستراتيجية جديدة للمنطقة. وبدلا من التسليم بحالة الصراع والعنف والالتفاف حولها، فإن هذه الإستراتيجية الجديدة المعنونة – "الاشتمال الاقتصادي والاجتماعي من أجل السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إستراتيجية جديدة لمجموعة البنك الدولي" – تضع في صميمها هدف تعزيز السلام وتحقيق

1) كاظم ، مصدر سابق ص 34.

الاستقرار الاجتماعي في المنطقة. وهي تقوم على أربع ركائز تتصدى للأسباب الكامنة للصراعات والعنف، وكذلك النتائج العاجلة من خلال الإجراءات التدخلية الإنمائية التي تشجع الاشتمال وتحقيق الرخاء الذي يتشارك الجميع في جني ثماره. وفيما يلي الركائز الأربع التي تستند إليها هذه الإستراتيجية:

- تجديد العقد الاجتماعي – لخلق نموذج تنموي جديد يقوم على زيادة ثقة المواطنين؛ وحماية الفقراء والمعرضين للمعاناة بمزيد من الفاعلية؛ وتقديم الخدمات على نحو يشمل الجميع ويخضع للمساءلة؛ وتقوية القطاع الخاص بحيث يكون قادرا على خلق الوظائف وإتاحة الفرص للشباب في المنطقة؛
- التعاون الإقليمي – خاصة حول توفير سلع النفع العام الإقليمية وحول قطاعات، كالتعليم وإمدادات المياه والطاقة بغرض تشجيع زيادة الثقة والتعاون فيما بين بلدان المنطقة؛
- القدرة على مجابهة الصدمات والأزمات الناشئة عن أزمة اللاجئين والهجرة، وذلك من خلال تشجيع رفاه اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المستضيفة لهم بالتركيز على بناء الثقة وإقامة المرافق التي تحتاج إليها؛
- إعادة الأعمار والتعافي – من خلال نهج ديناميكي يقوم بجمع الشركاء الخارجيين، وتعبئة موارد تمويلية كبيرة، وتجاوز المساعدات الإنسانية الطارئة إلى التنمية الأطول أجلا حيثما وأينما تخبو جذوة الصراعات.

وفي إطار تنفيذ هذه الإستراتيجية، ستعتمد مجموعة البنك الدولي اعتمادا كبيرا على تعميق شراكاتها مع الأطراف الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وخاصة مع البنك الإسلامي للتنمية، والتوسع فيها. وفيما يتعلق بالتمويل، ستواصل مجموعة البنك زيادة استثماراتها في المنطقة، وسينصب التركيز الأساسي، بالإضافة إلى مواردها الذاتية، على اجتذاب وتعبئة الموارد العالمية لتلبية احتياجات التمويل الهائلة بالمنطقة من خلال آليات مبتكرة. وأخيرا، سيضطلع عملنا المتصل بالمعرفة (بما في ذلك برنامجنا المتنامي للخدمات الاستشارية مستردة التكاليف) بدور بالغ الأهمية في توجيه وحشد المساندة للإستراتيجية الجديدة، كما سيقود عملية القروض التي تقدمها مجموعة البنك (لا أن يتبعها [1].

المطلب الرابع: ما الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

1)نشرة عن موقع البنك الدولي بعنوان : إستراتيجية البنك الدولي الموسوعه بتاريخ : 1اكتوبر 2019 م

كم اذكرنا سابقاً، فقد تأسست مجموعة البنك الدولي (WBG) وصندوق النقد الدولي (IMF) في مؤتمر بريتونوودز في عام 1944، ولهما رسالتان تكمل كل منهما الأخرى، بحسب موقع البنك الدولي .

الفرق الأساسي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أهداف كل منهم أو مهامهما، إذ إن صندوق النقد الدولي يهدف إلى استقرارا لنظام النقدي العالمي، بينما يهدف البنك الدولي إلى محاربة الفقر بتقديم المساعدة للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

وفي حين تعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، فإن صندوق النقد الدولي يعمل على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم .

وتقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، كما تركز على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ويتتبع صندوق النقد الدولي الاقتصاد على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء،ويقدم قروضاً للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويقدم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء. ويجب على البلدان أن تنضم أولاً إلى الصندوق كي تتأهل للانضمام إلى مجموعة البنك؛ واليوم يبلغ عدد أعضاء كل منهما 189 بلداً عض وأفي البنك الدولي:

– وتُعرف مجموعة البنك الدولي بأنها من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم. وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في: الالتزام بالحد من الفقر، وتعزيزا لرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية(IDA) ،اللذان يشكلان معاً البنك الدولي، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية. وينصبّ تركيزا لمؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقراً، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

وتركز مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات، تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية، وتسوية المنازعات ت للشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية. [1]

1)الجابري ، خير الدين ن (20يوليو 2022م) ، مقال بعنوان : الفرق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، على موقع : عرب وست

المبحث الرابع: التحديات ومساندة البنك في أزمة كرونا وتوقعات البنك الاقتصادية للفترة القادمة

المطلب الأول: التحديات التي تواجه البنك الدولي :

قال نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فريد بلحاج، إن هناك ثلاثة تحديات أمام الاقتصاد العالمي ستجعل من العام المقبل "عاما صعبا، مضيفا أن أول هذه التحديات، تمثل في:

أولا: اضطرابات التجارة العالمية، التي سيكون تأثيرها غير إيجابي على الاقتصاد العالمي.جاءت تصريحات بلحاج، خلال اللقاء المفتوح الذي أقامته الجمعية الاقتصادية الكويتية، ،بعنوان (الشباب والابتكار والثورة الصناعية الرابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)،وفقا لوكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا).

ثانيا :الديون السيادية للعديد من الدول، والتي تشكل عبئا كبيرا سواء في تركيا والأرجنتين، وحتى بعض الدول العربية مثل لبنان وغيرها.

ثالثا :في تمثل في ارتفاع أسعارا لفائدة، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية أن تكون حاضرة وحذرة وعلى أتم الاستعداد لهذا الأمر.

وبين أنه على الدو العربية أن تعتبر هذه التحديات فرصا، لاسيما أن المنطقة تمتلك شريحة كبيرة من الشباب، لافتا إلى أن المنطقة العربية شهدت اضطرابات كبيرة منذ عام 2010 بسبب ما سمي بـ"الربيع العربي."

وأفاد بلحاج، بأن مجموعة البنك الدولي كانت حاضرة في الدول العربية خلال هذه الاضطرابات، من خلال مستويين، الأول التعامل المباشر مع الدول التي تعرضت لهذه الاضطرابات، وإعادة الاستقرار الاقتصادي لها، بدعم من بعض دول المنطقة أيضا وخصوصا الكويت.

أما المستوى الثاني، فكان عبر تدخل البنك الدولي من خلال التفاعل مع الدول المجاورة التي عانت من وقع هذه الاضطرابات مثل لبنا ن والأردن، خصوص الجهة دعمها في الجهود الإنسانية المتعلقة باللاجئين ومساندة هذه الدول اقتصاديا.

وقال إن البنك الدولي، يشجع النمو الاقتصادي للدول عبر فتح الاقتصاد على القطاع الخاص، جنبا الى جنب مع مراعاة البعد الاجتماعي، لينعكس واقع هذا النمو الاقتصادي على الفئات الفقيرة وغيرا لمحظوظة.

وأشارالى أن عدد الشباب في العالم العربي بحلول عام 2050 سيبلغ 300 مليون نسمة ما سيشكل تحديا لسوق العمل، وبنفس الوقت فرصة تاريخية كبيرة وهو ما يدفع البنك الدولي أن يركز بإستراتيجيته على ثلاثة محاور، تشمل رأس المال البشري، وتعزيز ثقافة العمل الحر لدى الشباب، وأخيرا ما يسمى بـ"الرقمنة الاقتصادية[1]

المطلب الثاني :مساندة مجموعة البنك الدولي للبلدان في أثناء أزمة فيروس كورونا:

هذا العام، استمرت جائحة كورونا في التأثير سلباً على صحة مليارات البشر ورفاهتهم، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالاقتصادات، وتفاقم عدم المساواة في مختلف أنحاء العالم. في 2020، سقط نحو 100 مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع. كما واجه ما بين 720 و811 مليون شخص في العالم الجوع في عام 2020 – أي زيادة بما يصل إلى 161 مليون شخص مقارنة بما كانت عليه الحال في عام 2019. وتسبب إغلاق المدارس في خسائر كبيرة في التعلّم لما يصل إلى 1.6 مليار طالب توقفوا عن الذهاب إلى المدارس. ويعني تعطل الخدمات الصحية أن العديد من الأمراض غير السارية والتي يمكن الوقاية منها تبقى بغير علاج. وكانت النساء والفتيات بشكل خاص الأكثر تضرراً من هذه التداعيات واسعة النطاق، نظراً لاحتمال فقدانهن لوظائفهن أو عدم ذهابهن إلى المدارس أكثر من غيرهن؛ كما أنهن يتعرضن بصورة متزايدة للعنف القائم على نوع الجنس.

وقد أطلقت مجموعة البنك الدولي استجابة واسعة وحاسمة لمواجهة الجائحة – وهي الأكبر في تاريخنا. وفي الفترة من أبريل/نيسان 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، بلغ إجمالي التمويل الذي أتاحته مجموعة البنك أكثر من 157 مليار دولار. ويعكس حجم هذه الاستجابة المركز المالي القوي لمجموعة البنك، بفضل الزيادات العامة في رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في عام 2018، والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ويشمل ذلك: 45.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان متوسطة الدخل، و 53.3 مليار دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح وبشروط ميسرة للغاية لأشد البلدان فقراً، مع مساعدات التخفيف التلقائي من أعباء الديون للبلدان التي بلغت مرحلة المديونية الحرجة؛ و 42.7 مليار دولار[1] من مؤسسة التمويل الدولية إلى الشركات والمؤسسات المالية الخاصة؛

1)وكالة سي ان انا لعربية ، (29 ابريل 2019م) ، بعنوان : البنك الدولي: 3 تحديات تواجه الاقتصاد العالمي.. وتؤثر عربيا

وضمانات بقيمة 7.6 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة مستثمري القطاع الخاص والمقرضين؛ و 7.9 مليارات دولار من الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

بدأت استجابتنا في أبريل/نيسان 2020 ببرنامجنا الصحي الإستراتيجي للتأهب والاستجابة. ونستخدم في ذلك نهجاً برامجياً عالمياً متعدد المراحل لمساعدة البلدان على الحصول على التمويل لتلبية الاحتياجات الصحية. وفي الفترة من أبريل/نيسان 2020 إلى يونيو/حزيران 2021، ارتبطنا بتقديم 8.4 مليارات دولار لتمويل 153 عملية في إطار النهج البرامجي متعدد المراحل وأعدنا ترتيب أولويات ما قيمته 3.1 مليارات دولار من المحفظة لمساندة استجابات أكثر من 100 بلدٍ للتصدي للجائحة.

وفي يونيو/حزيران 2020، نشرت مجموعة البنك الدولي ورقة نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا: إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح، التي تحدد إطاراً استثنائياً لاستجابتنا من حيث السرعة والحجم والانتقائية.

وهي تعطي أولوية لمساعدة البلدان على الخروج من الأزمة والانتقال إلى التعافي، وذلك من خلال: :

1- إنقاذ الأرواح .

3- حماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً.

3- تأمين أسس الاقتصاد.

4- تدعيم السياسات والمؤسسات لتحقيق القدرة على الصمود، بالاستناد إلى ديون واستثمارات تتسم بالشفافية والاستدامة.

كما لعبنا دوراً رئيسياً في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين التي تأسست في مايو/أيار 2020 بناء على طلب من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد قدمت المبادرة أكثر من 5 مليارات دولار من مساعدات تخفيف أعباء الديون إلى أكثر من 40 بلداً من البلدان المشاركة. وكان من المُقرر أن ينتهي أجلها في ديسمبر/كانون الأول 2020، ولكن تم تمديد العمل بها مرتين بسبب أزمة كورونا، ومن المُتوقع أن تنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2021.

نساند التوزيع العادل وواسع النطاق للقاحات المأمونة والفاعلة المضادة لفيروس كورونا على البلدان النامية حتى يمكنها إنقاذ الأرواح، والسيطرة على تفشي الجائحة، وتدعيم تعافيها. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2020، وفي ظل تسارع وتيرة تطوير لقاحات كورونا على مستوى العالم، قمنا بإتاحة 12 مليار دولار على مدى 24

شهراً لمساعدة البلدان على شراء اللقاحات المأمونة والفاعلة ونشرها، وذلك من خلال تقديم تمويل إضافي لمشروعات النهج البرامجي العالمي متعدد المراحل لأنشطة الرعاية الصحية؛ وقمنا بزيادة حجم هذه الاعتمادات إلى 20 مليار دولار في يونيو/حزيران 2021. وتتيح هذه الحزمة المرنة للبلدان شراء اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس أو غيره من المصادر المعتمدة وتمويل الأنشطة ذات الصلة التي تدعم تفعيل الأنظمة الصحية وتدعيمها، مثل الإمدادات الطبية ومعدات الحماية الشخصية، وسلاسل تبريد اللقاحات، وتدريب العاملين، وأنظمة البيانات والمعلومات، وأنشطة التواصل التي تشجع على تقبل اللقاحات. في السنة المالية 2021، ارتبطنا بتقديم ما قيمته 4.4 مليارات دولار لمشروعات النهج البرامجي العالمي متعدد المراحل لأنشطة الرعاية الصحية بغرض تمويل توفير اللقاحات لما يبلغ 53 بلداً، بما في ذلك إعادة توجيه التمويل من المشروعات القائمة. ويشمل ذلك مساندتنا للصندوق الاستئماني لأفريقيا لشراء اللقاحات، في إطار الشراكة مع الاتحاد الأفريقي، التي أُعلن عنها في يونيو/حزيران 2021. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان على شراء لقاحات كورونا وتوزيعها على ما يصل إلى 400 مليون شخص، مما يدعم هدف الاتحاد الأفريقي بتطعيم 60% من سكان القارة بحلول عام 2022.

تتيح مؤسسة التمويل الدولية 4 مليارات دولار بهدف التوسع في تقديم خدمات الرعاية الصحية وزيادة الإمدادات والإنتاج المحلي للقاحات ومعدات الحماية الشخصية في البلدان النامية، فضلاً عن معالجة أوجه الاختناق في الإمدادات الطبية. وننشر أيضاً جميع بيانات عمليات مجموعة البنك عن لقاحات كورونا على الإنترنت. ونواصل تدعيم هذه الجهود من خلال التعاون المستمر مع طائفة واسعة من الشركاء العالميين، بما في ذلك الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، وتحالف غافي للقاحات، والصندوق العالمي، وصندوق النقد الدولي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

وفي الوقت الذي نعمل فيه مع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على معالجة الأزمة الصحية والعمل على تحقيق التعافي، فإننا نستفيد من كل الفرص لتحقيق النمو المستدام، وتشجيع الاحتواء، وبناء عالم أفضل. ونحن نمضي قُدماً لتدعيم الأنظمة الصحية، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ومعالجة التأثير غير المتكافئ على النساء، وإبقاء الطلاب في المدارس، والحفاظ على الوظائف وإيجاد المزيد منها، ومكافحة انعدام الأمن الغذائي، وتدعيم المؤسسات وتقديم الخدمات الحكومية، وتعزيز القدرة على الاستمرار في تحمُّل الدين، والحد من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وتحظى هذه الأولويات بأهمية خاصة للبلدان الأشدّ فقراً وللبلدان المتأثرة بأوضاع

الهشاشة والصراع والعنف. ومن خلال مزيجنا الفريد من التمويل والدراسات التحليلية واستخلاص الدروس من الأزمات السابقة – وبالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى – فإننا ما زلنا على التزامنا الراسخ بمساعدة البلدان على الخروج من هذه الأزمة والمضي قدماً نحو تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع. (1) .

المطلب الثالث :توقعات البنك الدولي باقتراب الاقتصاد العالمي من وضع الركود :

يتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 1.7 % هذه السنة، متراجعاً عن نسبة 3 بالمائة التي توقعها في شهر يونيو/حزيران الماضي.

ويعزو تقرير البنك التراجع إلى عدة عوامل، منها الغزو الروسي لأوكرانيا وتأثير جائحة كورونا.

وركز البنك على تأثير نسبة الفوائد البنكية المرتفعة كأحد التحديات الأساسية التي يترتب على صناع السياسة التغلب عليها.

وراجعت المؤسسة الدولية توقعاتها لكل البلدان المتقدمة تقريبا ولثلثي البلدان الناشئة أو النامية، على أن تسجل الولايات المتحدة خصوصاً نمواً ضعيفاً (0,7%) مع انعدام النمو في أوروبا قبل انتعاش ضعيف في عام 2024 نسبته +2,7 بالمائة.

وقال رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس خلال مؤتمر صحافي "أنا قلق جداً من خطر استمرار التباطؤ. تقديراتنا هي أن النمو العالمي بين عامَي 2020 و2024 سيكون أقل من 2 %. هذا النمو هو الأضعف في خمس سنوات منذ العام 1960."

من جهته، أوضح أيهان كوسى مدير المجموعة البحثية في البنك الدولي لوكالة فرانس برس أن "هذا النمو هو الأضعف خلال العقود الثلاثة الماضية" باستثناء أزمة 2008 وعواقب الجائحة عام 2020. وأضاف "إنه تطور معقد للاقتصاد العالمي وهذا التباطؤ عام".

1) نشرت مجموعة البنك الدولي ن (يونيو 2020م) ، ورقة بعنوان : نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا: إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح

وهذا الاتّجاه قد يزداد سوءاً مع وجود خطر حقيقي من ركود، في حال حدوث صدمة جديدة للاقتصاد، سواء كان ذلك بسبب عودة التضخم أو موجة جديدة من كوفيد أو التوترات الجيوسياسية.

وقال رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس إن الانحدار الاقتصادي سيكون على نطاق واسع وإن النمو في عائدات الناس في كل أنحاء العالم تقريباً سيكون أبطأ مما كان عليه في العقد الذي سبق جائحة كورونا.

وستكون نسبة النمو المتوقعة (1.7 %) هي الأدنى منذ عام 1991، باستثناء سنتي الركود 2009 و2020، بسبب الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا على التوالي.

وأضاف رئيس البنك الدولي إن الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين –المناطق الثلاث الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي العالمي– تشهد حالة ضعف اقتصادي، وانحداراً يتسبب في تفاقم المشاكل التي تواجهها الدول الأفقر.

ويتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في الدول الأغنى من 2.5 % عام 2022 إلى 0.5 % في العام الحالي، بعد أن كان قد وصل إلى 5.3 % عام 2021 الذي تلا انتشار الجائحة.

وحذر رئيس البنك الدولي من أن "تباطأ في النمو بهذا المستوى خلال العقدين الماضيين قد سبق حالة ركود اقتصادي عالمي، وأضاف أنه يتنبأ بحالة انحسار اقتصادي طويلة وحادة.

وإذا حدث الركود الاقتصادي ستكون المرة الأولى منذ عام 1930 التي يحدث فيها الركود العالمي مرتين في ذات العقد الزمني.

وتعتبر نسبة التضخم العالية أحد الأسباب الرئيسية لمعاناة الاقتصاد العالمي.

وقد قفزت أسعار الغذاء والطاقة العام الماضي حيث أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا إلى شح المحاصيل ودفع الغرب للاستغناء عن النفط الروسي.

وقال رئيس البنك الدولي إنه يتوقع أن يتباطأ معدل ارتفاع الأسعار من 7.6 % عام 2022 إلى 5.2 % خلال العام الجاري مع انخفاض حدة الضغوط.

ومع أن ارتفاع أسعار بعض السلع ممكن فإن البنك الدولي يتوقع انخفاض أسعار الطاقة بشكل عام.

وأشار البنك إلى زيادة الإنتاج العالمي وانخفاض الطلب في أوروبا، حيث دفعت أزمة الوقود المنازل والمؤسسات الاقتصادية إلى الاقتصاد في استهلاك الغاز.

ويتوقع أيضا أن تنخفض أسعار المحاصيل بنسبة 5 % خلال العام الجاري، مع أنها ستبقى أعلى من مستواها قبل سنوات عدة، حيث ارتفع سعرها بنسبة 13 % عام 2022.

وبالرغم من هذه التطورات فإن نسبة التضخم يتوقع أن تبقى فوق 2 % بكثير، وهو المستوى المعتبر صحيا.

وقد رفعت البنوك المركزية في عشرات البلدان بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نسبة الفائدة لمواجهة المشكلة، بهدف تخفيف الضغط الذي يؤدي لرفع الأسعار، إلا أنها تسير في طريق دقيق حيث عليها التعامل مع ارتفاع تكاليف الحياة دون أن تدفع اقتصادها باتجاه الركود.

وقال رئيس البنك الدولي إن ارتفاع تكاليف الاقتراض قد أدى إلى اختناق الاستثمارات التجارية وحذر من أن عددا متزايدا من الشركات تواجه صعوبات في التعامل مع ديونها.

وتتعرض اقتصادات الدول النامية بدورها لضغط شديد بسبب ارتفاع سعر الفائدة في الولايات المتحدة الذي يتوقع أن يرتفع بشكل أكبر، حيث يقترض العديد منها بالدولار الأمريكي.

وقال رئيس البنك الدولي إنه بالرغم من تعرض الاقتصاد العالمي للضغوط فإن السياسات الصائبة للدول قد تولد بعض الأمل، وأوصى باتخاذ إجراءات لتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل ومعالجة التغير المناخي والمساعدة في التعامل مع ديون الدول الفقيرة وتسهيل التجارة العالمية. [1]

الخاتمـــــــة:

اشرنا في بحثنا المختصر ، عن المؤسسة المالية الدولية (البنك الدولي) ، ومكانته المالية الدولية ، والإعمال والدور الذي يقوم به ، هذه المؤسسة المالية العملاقة ، وأيضا يوجد في البنك مجموعات مالية متخصصة ، ومتعددة الوظائف تساهم في تفعيل دور البنك الدولي على جميع المستويات الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية ، في البحث تعرفنا على اللاعبين الأساسيين والمسيطرين على قرارات البنك وهم يمثلون الدول الصناعية الكبرى المتقدمة مثل (أمريكا واليابان وألمانيا وفرنسا وانجلترا) وتمتلك هذه الدول 1/3 من مقدرات البنك المالية أو حصتهم المالية النقدية للبنك ، لذا مكنها إن تكون هي المسيطر على زمام أمور البنك الدولي ومجموعاته المالية المختلفة.

1)جوناثان جوزيفر ، (10يناير 2023م) مراسل مراسل الشؤن السياسية والاقتصادية بي بي سي نيوز ، مقال بعنوان : البنك الدولي يتوقع ركودا عالميا على المستوى الاقتصادي

توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1- البنك الدولي مؤسسة مالية دولية كبيرة، تسيطر على القرار المالي الدولي للدول الأعضاء فيه.

2- نلاحظ أيضا إن عائلة روتشيلد الثرية اليهودية الألمانية هي تمتلك معظم حصص البنك المالية والنقدية وهي المسيطرة فعليا على قرار البنك وإستراتيجيته.

3- تمتلك الدول الصناعية الكبرى لنصيب الأكبر من حصص البنك، لذا هي المسيطرة على صناعة القرار في البنك وسياسته المالية والنقدية .

4- مصالح البنك الدولي والدول المسيطرة عليه هي أولا ثم يأتي بعد ذلك مصالح الدول الأعضاء الفقيرة والنامية، عند اخذ القروض من البنك الدولي

5- القروض الدولية الذي يعطيها البنك الدولي ومؤسساته للدول تخدم في المقام الأول مصالح البنك وسياسته والدول الكبرى فيه وتراعي مصالحها في وضع شروط الإقراض والاتفاقيات المالية.

ومن هذه الملاحظات، يتبين لنا إن البنك الدولي ومؤسساته المالية تخدم في الدرجة الأولى مصلحة البنك والدول المسيطرة علية...

يوصي الباحثان ما يلي:

1- نوصي الدول الفقيرة ودول العالم الثالث الاعتماد على مصادر أخرى لتوفير الموارد المالية كي لا تكون عرضة للاقتراض من البنك الدولي بشروط لا تتناسب مع وضع البلد وحالتها لاقتصادية.

2- عند لاقتراض من البنك الدولي يجب وضع مصلحة البلد والناس في المقام الأول وتفادي شروط البنك الدولي التعجيزية.

3- محاربة الفساد المالي والإداري للمنظومة المالية، والشفافية في جميع المعاملات المالية والقيام بالإصلاح الاقتصادي والمالي للدول الفقيرة النامية، كي لتكون عرضة للابتزاز المالي من قبل البنك الدولي ومؤسساته والدول الكبرى المسيطرة عليه.

4- على البلدان النامية والفقيرة وضع القوانين والأنظمة تسمح بمشارك حقيقية للقطاع المالي الخاص كي يساهم في التنمية الاقتصادية والمالية والتجارية للبلد.

5- الاستفادة من الكوادر المتخصصة المحلية في إدارة شئون الدولة المالية والاقتصادية والإدارية بصوره فعاله وعلميه وبما يتناسب ومقدرات وموارد الدولة.

المصادر والمراجع:

1- السامرائي، .دريد محمود، (2006م) ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

2-الحجار، بسام، (2003م) ،العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات،ط1،بيروت

3-_العصار، رشاد، الشريف، علين، (2000م) ، المالية الدولية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع

4-_البطريفه، يونس احمد ، (1999م) ،دراسة ،السياسات الدولية في المالية العامة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية

5- الإمام، حسام الدين، (2004 م) ، الأثر الاستراتيجي للبنك الدولي وألازمه المائية في الشرق الأوسط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دبي

6- _بيار، شيريل، (1998م)، البنك الدولي دراسة نقدية، دار سنا للنشر ، ط1 ، بيروت

7- بن شهره ، مدني ، (2008م) ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة ا لجزائرية–،دار حامد،ط1،عمان،

8- _حسن، حسيين سرمك، (2019) ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ط1، دار الورشة للنشر والتوزيع – بغداد

9- ريمون، حداد، (2000م) ،العلاقات الاقتصادية الدولية نظريات العلاقات الدولية نظاما مفوض نفي ظلال عولمة، دار الحقيقة، بيروت،

10- سالم، أمير، (1998م) ، البنك الدولي الحكومات وحقوق الإنسان ، مركز الحضارة العربية للإعلام و النشر والدراسات ، ط1، مج1،

11- شحاته، ابراهيم، (1990م) ، البك الدولي والعالم العربي تحديات وأفاق اقتصاديه ، ط1، دار الهلال ،القاهره

12- صالحي، صالح، (1999م) ،ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية ،بيروت

13- عباس، علي، (2000م) ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة ا لإسكندرية،،ط1 ، الأردن

14- عبدالرحمن، مصطفى سيد، (2004م) ، المنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة

15- – عجميه، محمد عبدالعزيز، ()، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة

16- عطوان، مطران، (1993م) ، الأسواق النقدية المالية ، (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية ، القاهرة

17- عابد، محمد سيد، (2001م)، ألتجاره الدولية ، جامعة القاهرة

18- عياش، سمير، (2012م)، البنك الدولي وصراع الإرادات، دراسة تحليليه لظاهرة الديمقراطية الدولية ، دار مصر العربية للنشر ، القاهرة

19- عبدالرحمن، وسام ، (2015 م) ، الثالوث المدمر البنك الدولي وصندوق التقد الدولي ومنظمة ألتجاره العالمية ، دار اسأمه عبدالرحمن للنشر ،

20-قبلان، بشار محمد ، (2009) ، اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، ط1 ،مجلد 1 ،القاهرة

21-كوسنانتين ، ميكال، وس، (يونيو1987م) إقراض البنك الدولي للتكييف الهيكلي،مجلة التمويل والتنمية،جوان1987،المجلد 20 ،العدد 2،

22- لورا , والاس،(مارس 1992م) ،الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار تنطلق قدما،مجلة التمويل والتنمية,

23- مطر ،موسى سعيد وآخرون، (2008م) ، التمويل الدولي، دار صفاء للنشرو التوزيع،ط1،عمان،

24- مجيد ، ضياء ، (2008م) ، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب ألجامعه ، الاسكندريه-

<u>التقارير والنشرات:</u>

1- التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية،2008.

2- تقرير التنمية الشاملة في الوطن العربي، (مارس 2000م) ،القاهرة،

3- البنك الدولي، التقريرالسنوي، 2013 ,

4- البنك الدولي، التقريرالسنوي، 2008

5- البنك الدولي، التقريرالسنوي، 2005

6- البنك الدولي، التقريرالسنوي، 2006

7- البنك الدولي، التقريرالسنوي، 2010

8- البنك الدولي، توسيع نطاق استثمارات البنية التحتية في إفريقيا،2009

9- البنك الدولي، التقريرالسنوي، 2011

10- البنك الدولي،التقريرالسنوي، 2013

11- الموقع الالكتروني لمؤسسة التمويل الدوليةwww.ifc.org :

12- مؤسسة التمويل الدولية،التقريرالسنوي،2008،

- مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8 - 10 ديسمبر 2014 (عبيدات ياسين، جامعة تبسة، بيوض محمد العيد، جامعة سطيف 10،الجزائر) (تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.- دراسة تحليلية تقييميه لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء) .

- المصادر والمراجع الأجنبية :

- **Arnold, Margaret, and Cynthia Burton**. 2010. "Protecting and Empowering the Vulnerable in Recovery." Paper prepared for the World Reconstruction Conference.

- **Benson, Charlotte, Margaret Arnold, Alejandro de la Fuente, and Robin Mearns**. 2011. "Financial Innovations for Social and Climate Resilience: Establishing an Evidence Base." Framework Paper, February. Available on www.worldbank.org/ social resilience

- **Benson, Charlotte and Edward Clay**. 2004. *Understanding the Economic and*

Financial Impacts of Disasters. Washington DC: World Bank.

- **Campos A.; Holm-Nielsen N.; Daz C.; Rubiano D.; Costa C.; Ramيrez F.; Dickson E.** (Ed). *Analysis of disaster risk management in Colombia: a contribution to the creation of public policies*. Bogot, Colombia: World Bank - GFDRR. 2012

Correa, E, Ramirez, F and Sanahuja, H. 2012. *Populations at Risk of Disaster: A Resettlement Guide*. Washington, DC: World Bank.

Department for International Development, 2011. *Defining Disaster Resilience: An Approach Paper*. London, UK: DFID.

- **GFDRR (Global Facility for Disaster Reduction and Recovery)**. 2010a. *Damage,*

Loss and Needs Assessment: Guidance Notes—Conducting Damage and Loss Assessments after Disasters (Vol. 2). Washington, DC: World Bank. Available at http://

gfdrr.org/gfdrr/sites/gfdrr.org/files/publication/Damage%20Volume2-WEB.pdf.

- **GFDRR 2011**: "**Preparing Cities for Disasters: Experience from Istanbul**". Available at http://www.gfdrr.org/gfdrr/sites/gfdrr.org/files/DRMWeek2011_Day2_Pres11_ECA_DRMIstanbul_MaraWarwick.pdf

- **GFDRR**. 2012. "Multi-Hazard Early Warning and Decision Support Systems Workshop." Shanghai Meteorological Service and GFDRR, Shanghai, China. Available at www.gfdrr.org/gfdrr/sites/gfdrr.org/files/Multi-Hazard_Early_Warning_and_Decision_Support_Systems_Workshop_12-04-13.pdf.

Ghesquiere, **Francis**, **and Olivier Mahul.** 2010. "Financial Protection of the State against Natural Disasters, A Primer." *Policy Research Working Paper 5429*, World Bank, Washington, DC.

- **Healy**, **Andrew J.**, **and Neil Malhotra**. 2008. "Mass and Elite Preferences for Disaster Relief and Prevention Spending: Retrospective Voting and Failures in Electoral Accountability." Working Paper. Department of Economics, Loyola Marymount University, Los Angeles.

- **IEG** (**Independent Evaluation Group**). 2006. *Hazards of Nature, Risks to Development: An IEG Evaluation of Work Bank Assistance for Natural Disasters*. Washington, DC: World Bank.

- **IPCC** (**Intergovernmental Panel on Climate Change**). 2012. *Special Report on Extreme Events*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

- **Jha**, **Abhas K.**, **Jennifer D. Barenstein**, **Priscilla M. Phelps**, **Daniel Pittet**, **and Stephen Sena**. 2010. *Safer Homes, Stronger Communities: A Handbook for Reconstructing after Natural Disasters*. Washington, DC: World Bank, Global Facility
for Disaster Reduction and Recovery.

- **Jha**, **Abhas K.**, **Robin Bloch**, **and Jessica Lamond**. 2012. *Cities and Flooding: A Guide to Integrated Urban Flood Risk Management for the 21st Century*. Washington, DC: World Bank, Global Facility for Disaster Reduction and Recovery.

- **Marulanda**, **Mabel-Cristina**, **and Omar D. Cardona**. 2006. "Analysis of Small and
Moderate Disasters in Colombia." ProVention Consortium, La RED, Geneva.

- **Maskrey**, **Andrew**. 1989. *Disaster Mitigation: A Community-Based Approach*. Oxford, UK: Oxfam

- **Mechler**2005. *Cost-benefit analysis of natural disaster risk management in developing countries*. Working paper. Deutsche Gesells chaftfuer Technische

Zusammenarbeit (GTZ), Eschborn.

= **Mitchell**, **Tom**, **Richard Mechler**, **and Katie Harris**. 2012. *Tackling Exposure: Placing Disaster Risk Management at the Heart of National Economic and Fiscal Policy*. Londong: Climate and Knowledge Network.

- **Munich Re**, 2012; Münchener Rückversicherungs-Gesellschaft, Geo Risks Research, NatCatSERVICE, from presentation entitled ' Natural catastrophes in economies at different stages of development,' January 2012

- **Oxford Economics**, 2012. *The Economic Impacts of Air Travel Restrictions Due to Volcanic Ash*. Oxford, UK.

- **SDN (Sustainable Development Network)**. 2010. *IDA at Work: Results in Sustainable Development*. Washington, DC: World Bank.

- **SDV (Social Development department of the World Bank)**. Forthcoming. *Community Driven Development and Climate Resilience: A Stocktaking*. Washington, DC: World Bank.

- **Smith**, **Keith**, **and David N. Petley**. 2009. *Environmental Hazards: Assessing Risk*

and Reducing Disaster (5th edition). London: Routledge.

- **UNISDR (United Nations International Strategy for Diasaster Reduction)**. 2009. *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction*. Geneva.

- **UNISDR (United Nations International Strategy for Diasaster Reduction)**. 2011. *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction*. Geneva.

- **World Bank**. 2009. *Building Resilient Communities: Risk Management and Response to Natural Diasters through Social Funds and Community Driven Development Operations*. Washington, DC.

- **World Bank**. 2011a. *Gender and Climate Change: Three Things You Should Know*.
Washington, DC. Available on www.worldbank.org/socialresilience..

- **World Bank**. 2011b. "Proposal for an IDA Immediate Response Mechanism." Washington, DC.

- **World Bank** 2011c. *Climate Change, Disaster Risk and the Urban Poor*. Washington DC

- **World Bank**. 2012a. *Improving the Assessment of Disaster Risks to Strengthen Financial Resilience: A Special Joint G20 Publication by the Govnerment of Mexico and the World Bank*. Washington, DC.

- **World Bank**. 2012b. *Tools for Building Urban Resilience: Integrating Risk Information into Investment Decisions*. Washington, DC.

- **World Bank**. 2012c. Towards a Green, Clean, and Resilient World for All. A World
Bank Group Environment Strategy (2012-2022). Washington DC: World Bank.

- **World Bank and Government of Japan**. 2012. *Learning from a Mega-Disaster: the Great East Japan Earthquake of 2011*. Washington, DC: World Bank.

- **World Bank and United Nations**. 2010. *Natural Hazards, UnNatural Disasters the*
Economics of Effective Prevention. Washington, DC: World Bank

STARDOM UNIVERSITY

STARDOM JOURNAL OF ECONOMY AND MANAGEMENT STUDIESSCIENCES

Stardom Journal of Economy and Management Studies
Published quarterly by Stardom University
Volume 2 - 2nd issue 2024
International deposit number : ISSN 2980-3799